

**September 13, 2000**

**Mr. Ja'far Dhiya Ja'far's letter to Saddam about the  
Oil for Food Agreement**

**Citation:**

"Mr. Ja'far Dhiya Ja'far's letter to Saddam about the Oil for Food Agreement", September 13, 2000, Wilson Center Digital Archive, Conflict Records Research Center, National Defense University, SH-PDWN-D-000-253. Contributed by Steve Coll.  
<https://digitalarchive.umd.edu/document/300854>

**Summary:**

The file contains a study submitted by Mr. Ja'far, an advisor in the Presidential Chamber regarding oil market fluctuations and his suggesting to press the US and UK governments to refrain from upholding some of the contracts in the oil for food and medicine deals struck between Iraq and the UN.

**Original Language:**

Arabic

**Contents:**

Original Scan  
Translation - English

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



جمهورية العراق

مجلس الوزراء

اللجنة الصناعية

مكتب المستشار في رئاسة الجمهورية

العدد : ١٤٤  
التاريخ : ١٥ / كانون الأول / ١٤٢١ هـ  
٢٠٠٠ / ٩ / ٩٢

(سري للغاية وشخصي)

الى / رئاسة الجمهورية / السكرتير

المقترح

تهديكم اطيب التحيات ...

ترافق تفاصيل فكرة واسلوب تنفيذها تهدف الى تسليط الضئط على ممثلي الادارة الامريكية والحكومة البريطانية في لجنة ٦٦١ التابعة لمجلس الامن للكف عن تعليق عقود تجهيز الاحتياجات الانسانية والملحة لشعب العراق (او تاخير البيت بها) . والتي تقع ضمن خطة التوزيع المقررة من قبل حكومة العراق والمصادق عليها من قبل الامانة العامة للأمم المتحدة . ويتناول المقترح كيفية خفض مقدار النفط العراقي المصدر بما يتناسب وقيمة العقود التي يتم توقيعها (او تأخيرها) من قبل لجنة ٦٦١ دون مبرر مقنع .

راجيا عرض المقترح على السيد الرئيس القائد صدام حسين (حفظه الله ورعاه) للتنسيق بمسده وقد يرى سيادته الاجتماع الوزاري التمهيدي لقمة الاربك او اجتماع القمة لدول الاربك في كاراكاس منبرا "مناسيا" لاجلانه .  
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

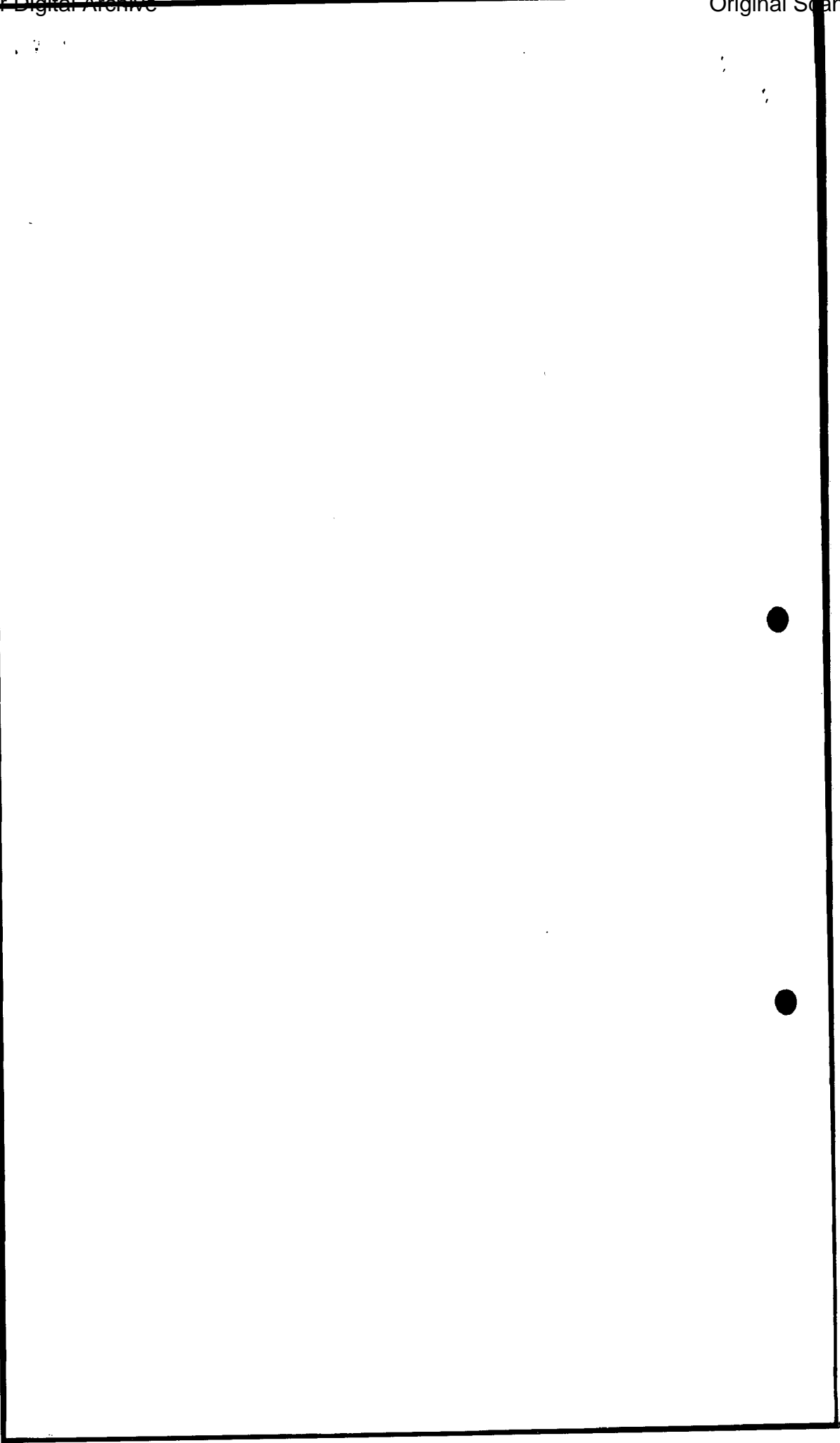
الرفقات: تقرير (الرج صفحات)

جعفر ضياء جعفر

مستشار في رئاسة الجمهورية

٢٠٠٠/٩/٩٢

معه الاشارة السرية



### اولاً:- خلفية الموضوع

وقعت جمهورية العراق مع الامانة العامة للامم المتحدة في ايار ١٩٩٦ اتفاقاً (مذكورة التفاهم) لتصدير النفط الخام العراقي على ان تودع ايراداته في حساب خاص لدى احد البنوك الاجنبية ليتم استخدامها من قبل حكومة العراق في توفير الغذاء والدواء والحاجات الانسانية الاخرى لشعب العراق.

الان آلية العمل التي وضعها مجلس الامن اقتضت عرض كافة عقود التجهيز على لجنة ٦٦٦ (لجنة العقوبات) لاستحصال موافقتها بالاجماع على توريد المواد المتباقة عليها الى العراق وذلك قبل فتح الاعتمادات المستندية لكل عقد من خلال بنك باريس الوطني الماسك بحساب العراق في نيويورك.

### ثانياً:- موقف تنفيذ عقود اتفاق ((النفط مقابل الغذاء والدواء))

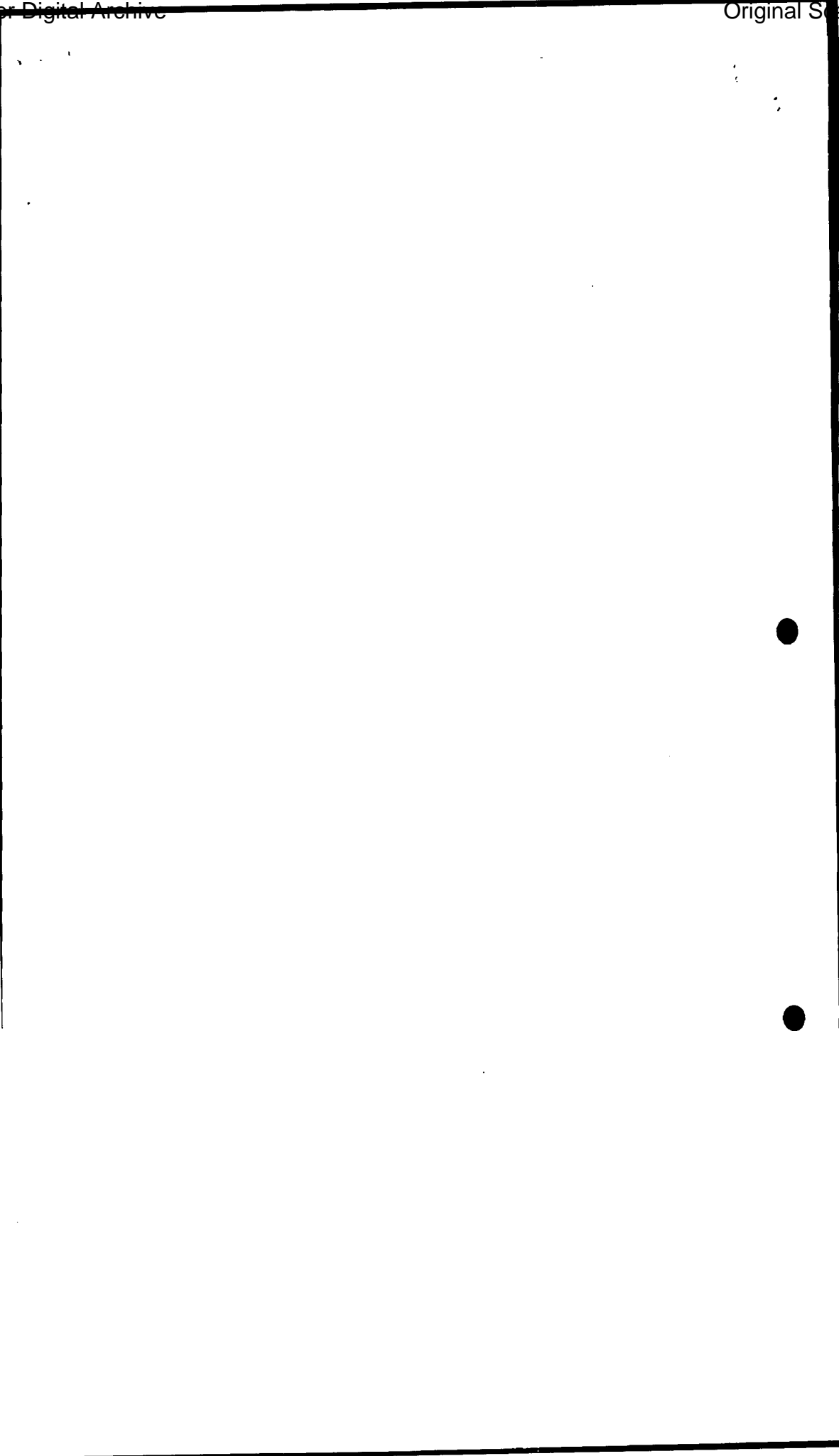
بوشر بتنفيذ اتفاق ((النفط مقابل الغذاء والدواء)) في كانون اول ١٩٩٦ وحدد سقف الاتاج لتصدير النفط الخام العراقي بملياري دولار للمراحل الاربعة الاولى امتهنت ٣٠٪ منها لاغراض لجنة العقوبات وخوالي ٣٪ اخرى لمصاريف الامم المتحدة الاخرى واهمها لجنة اليونسكوم (الجواسيس). ونهاية عام ١٩٩٨ وافق مجلس الامن على فتح سقف التصدير بحيث اصبحت ايرادات تصدير نفط العراق الخام تعتمد فقط على قدرة تصدير النفط الخام المتاحة العراق وعلى سعره العالمي.

وفي الآونة الاخيرة كثر استخدام اسباب واهية وغير دقيقة ومنها ((كون المواد المطلوبة مزدوجة الاستخدام)) لتعليق عقود التجهيز وخاصة لقطاعات حيوية وهامة (منها الكورباء والاتصالات) وذلك لايقاف عجلة التدمير والتنمية في القطر.

### ثالثاً:- الموقف في سوق النفط الخام العالمي

كان السبب الرئيس في رفع سقف التصدير عن النفط الخام العراقي في نهاية ١٩٩٨ هو توقع ادارة الولايات المتحدة الامريكية بمجصول شحة في موارد النفط الخام في العالم مما كان سيدفع حتماً الى ارتفاع اسعاره. وعندئذ لابد من دفع أكبر كمية ممكنة من نفط العراق الى الاسواق العالمية بأقصى طاقة تصديرية متاحة لتلافي زيادة الاسعار الى ابعاد زمن ممكن.

وفي الايام الاخيرة سجلت اسعار النفط اعلى قيمة له منذ حوالي عشر سنوات كما تقرر مؤخراً في الاجتماع الوزاري لدول الاوبك رفع سقف الاتاج لهذه الدول بمعدل (٨٠:٨) مليون برميل يومياً ليصل الى أكثر من (٢٦) مليون برميل يومياً. ومن المعلوم بانه لا توجد قدرة اتاج وتصدير فائضة للنفط الخام في العالم خارج الدول



الاعضاء في منظمة الاوبك. كما يعتقد خبراء النفط بان هناك قدرة تصدير اجمالية فائضة تقدر بحوالي مليوني برميل يوميا "توفر حصرا" لدى السعودية والكويت وربما لدى الامارات العربية المتحدة مجتمعين. وخلال هذا العام بذلت الادارة الامريكية جهودا "حديثة لزيادة كمية المعروض من النفط الخام في العالم. وضنطت سياسيا" واقتصاديا" على عدد من دول الاوبك وخاصة دول الخليج العربي لزيادة الانتاج بهدف تخفيض السعر العالمي للنفط الخام. ونعتقد بان الهدف الرئيس من زيارة الرئيس الامريكى كلنتون الى نايجيريا قبل حوالي اسبوعين هو حملها على دعم مقترحات زيادة الانتاج في الاجتماع الوزاري في فينا واجتماع القمة المقبل لدول الاوبك في كاراكاس (فنزويلا).

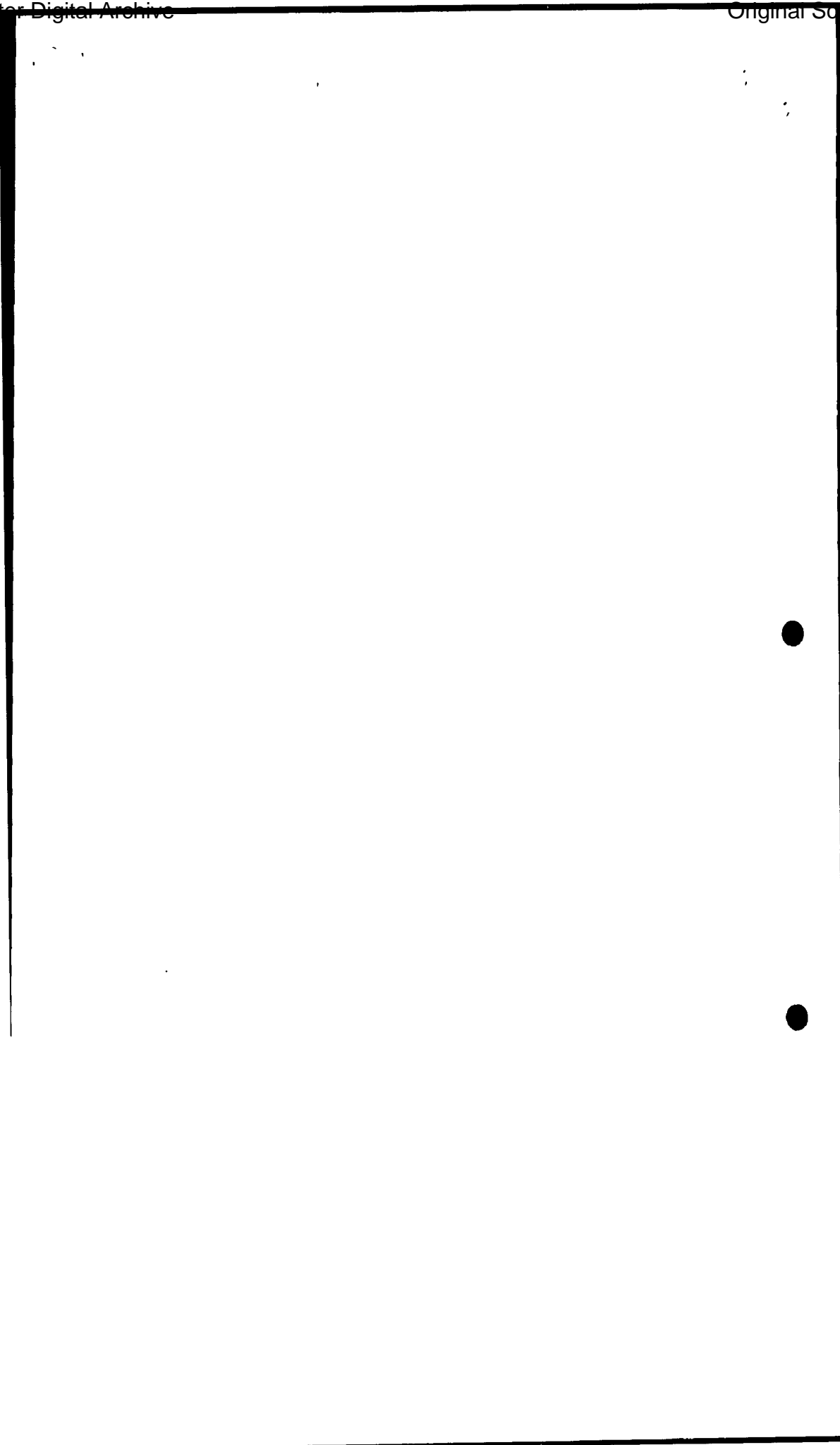
دايت الادارة الامريكية على استخدام قدرة تصدير النفط الفائضة لدى دول الخليج العربي المتعاونه معها كورقة ضغط لارغام دول الاوبك الاخرى على الموافقة على رفع سقف الانتاج في الاجتماعات الوزارية للاوبك. وقد لا تكون هذه القدرة الفائضة التي يتكلمون عنها ماحة فعلا، حيث ان طاقة الانتاج القصوى الفعلية للآبار السعودية والكويتية لم تختبر عمليا" منذ فترة طويلة ولكنها ورقة ضغط مناسبة يتم التلويح بها امام الآخرين في الاوبك عند الحاجة لتمرير قرارات رفع سقف الانتاج التي تقتضي حصول التوافق في آراء الدول الاعضاء.

كما تجدر الاشارة الى ان الخزين الاستراتيجي للنفط الخام الامريكى انخفض عن (٦٠٠) مليون برميل وهو حاليا" محدود (٥٩٠) مليون برميل في حين كان حده الاقصى في وقت سابق حوالي (٦٣٠) مليون برميل. وتستخدم الادارة الامريكية هذا الخزين عادة لتخفيض صدمة زيادة الاسعار حيث تطلق كمية منه الى السوق عند ارتفاع اسعار النفط ثم يتم التعويض عنه بالشراء مجددا" عند انخفاضها. الا ان اسعار النفط الخام استمرت بالارتفاع مؤخرا" واستمر اطلاق كميات من الخزين حتى بلغ حده الأدنى بحيث لم تستطع الادارة الامريكية اطلاق المزيد منه عندما انخفض مستواه عن (٦٠٠) مليون برميل (الابموافقة الكونغرس او عند مواجهة ظرف طارئ).

رابعا:- اسلوب للضغط على لجنة ٦٦١ بهدف حملها على عدم تأخير او تعليق عقود التجهيز

اعتمادا" على المعطيات الاساسية التي عرضت في اعلاه نرى ان الفرصة سانحة حاليا" للاستفادة من الشحه السينة في سوق النفط الخام العالمي لتسليط المزيد من الضغط على ممثلي الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة للكف عن ممارسة سياسات تأخير وتعليق المصادقة على عقود تجهيز الاحتياجات الانسانية والملحة لشعب العراق من خلال اعلان حكومة العراق عما يأتي:

(١) تعلن حكومة العراق عن نيتها تخفيض كمية النفط الخام العراقي المصدر بما يتناسب وقيمة العقود التي يتم تعليقها في لجنة ٦٦١ او تلك التي يتم تأخير الموافقة عليها دون مبرر. علما" بان الامانة العامة للامم المتحدة سبق وان صادقت على خطة توزيع المواد ذات الصلة بهذه العقود.



(٢) تحفظ حكومة العراق بحقها في تخمين مقدار هذا التناقص بحيث يمكن ان تكون الحصيلة مساوية لقيمة العقد الذي يتم تعليقه او أكثر منه (بضعف او أكثر) وحسب تقديرها للضرر الحاصل على شعب العراق من جراء تعليق او تأخير المضادقة على عقد التجهيز ذات الصلة.

(٣) ان حكومة العراق مرغمة على اتخاذ هذا الاجراء وذلك بسبب تعسف ممثلي الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة في لجنة ٦٦١ بتعليق او تأخير البت بعقود تجهيز ما يلبي الاحتياجات الإنسانية والملحة لشعب العراق دون مسوغ وتحقيق اهداف سياسية مفرضة وذاتية لا ترضي المجتمع الدولي وغالبية اعضاء مجلس الامن.

(٤) ان الإيرادات الفائضة التي تراكت من جراء تعليق او تأخير عقود تجهيز الحاجات الإنسانية والملحة لشعب العراق مجمدة في بنك اجنبي وتحتي فوائد بسيطة اقل بكثير من الارتفاع المضطرب في اسعار النفط العالمية وعليه يكون الاستمرار بعملية تصدير النفط الخام دون فائدة مقابلة لشعب العراق في غير مصلحته ومن الاجدى ان يبقى النفط في باطن الارض لاستثماره في ظروف افضل.

(٥) بلغ اجمالي قيمة العقود المعلقة للمراحل الخمسة الاولى من مذكرة القاهم ٣١٢,٦ مليون دولار وبتقترح تخفيض كمية النفط الخام المصدر خلال ما تبقى من فترة المرحلة الثامنة (٨٠ يوما) بما يوازي قيمة هذه العقود وقد يعني ذلك تقليص الكمية التي تصدر حاليا" بجوالي ١٤٥ الف برميل يوميا" من الآن (منتصف الملول الحالي ولغاية السابع من كانون اول القادم) ولحين انتهاء المرحلة الثامنة.

(٦) بلغ اجمالي قيمة العقود المعلقة للمرحلتين السادسة والسابعة ١٨٠٦,٧ مليون دولار وبتقترح تخفيض كمية النفط الخام المصدر خلال المرحلة التاسعة (٨/١٢/٢٠٠٠ ولغاية ٧/٦/٢٠٠١) وما يوازي قيمة هذه العقود وقد يعني ذلك تقليص الكمية المصدرة بجوالي ٣٧٠ الف برميل يوميا" (في حالة بقاء العقود المعلقة بموقفها الحالي) الا اننا نعتقد بان لجنة ٦٦١ سوف تنشط كثيرا" في دفع العقود المعلقة للمرحلتين السادسة والسابعة الى التنفيذ المبكر عند البدء بتنفيذ الفقرة (٥) اعلاه.

(٧) الاستمرار بتخفيض كميات التصدير بعد ذلك بصيغ مماثلة لما ورد في الفقرتين (٥) و (٦) للمراحل اللاحقة من مذكرة القاهم ان وجدت.

خاتمة:- ايجابيات وسلبيات المقترح

(١) نرى في المقترح السلبيات الآتية:-

أ- ان تقويم احدي دول الاوبك (السعودية او الكويت مثلا) بتعويض هذا النقص من خلال زيادة معدل تصديرها للنفط الخام. وان حدث ذلك فسيظهر جليا" بان تلك الدولة تساند بوضوح عملية تعليق

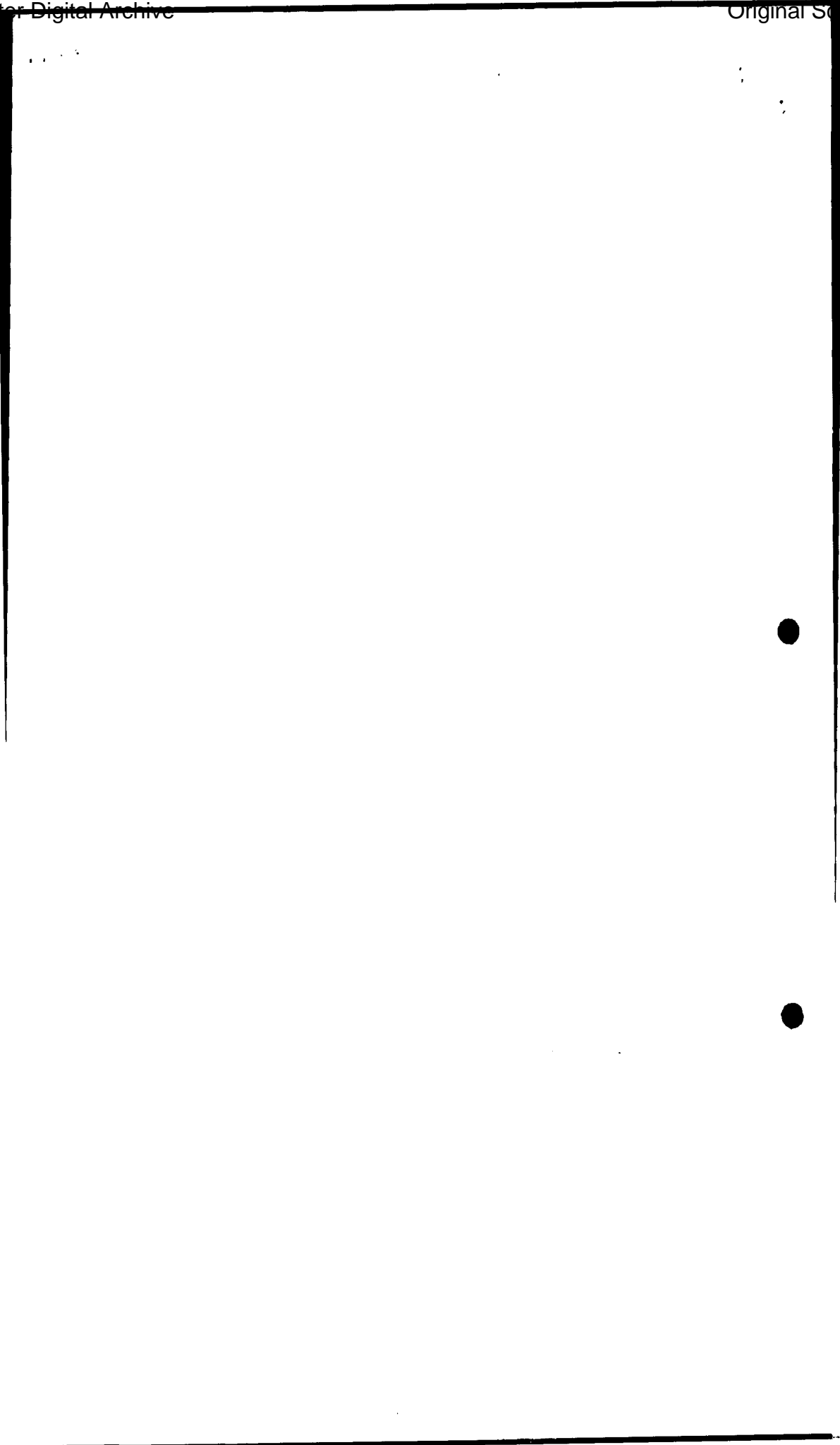


العقود ذات الصلة بالاحتياجات الانسانية والمالحة لشعب العراق. تلك الاحتياجات التي صادقت عليها اساسا" الامانة العامة للامم المتحدة. وقد تستمر هذه الحالة اعلاميا" لصالح العراق.

ب- قد يؤدي هذا الاجراء الى تدني موقع العراق في سوق تصدير النفط ولا يعتمد ان هذه المسارة مهمة في ظروف الشحة المستمرة في موارد النفط الخام في العالم.

(٢) كما نرى في المقترح الايجابيات الآتية:-

- أ- تسليط المزيد من الضغط على الطرفين المتعنين بتعليق وتأخير عقود التجهيز في لجنة ٦٦١ ويهدف الكف عن هذه الممارسات اللااخلاقية. وهما نفس الطرفين الساعين بشكل محموم لزيادة انتاج دول الاوبك من النفط الخام مستهدفين تخفيض سعره العالمي.
- ب- تصدير كميات كافية من النفط الخام العراقي بحيث تكون ايراداته متوازنة مع قيمة عقود التجهيز المقابلة وعدم السماح بتراكم فوائض نقدية كبيرة لدى البنك الاجنبي الماسك لحساب العراق.
- ج- تقليص مقدار المبالغ المتاحة الى لجنة التحويضات حيث ان نسبة التحويضات تستحصل فوراً من الإيرادات المتحققة كما ان تعليق العقود او تأخير البت بها لا يؤثر علينا" على حصة هذه التحويضات الجائرة.
- د- اذا استمر تعليق العقود بنفس الوتيرة السابقة فان ذلك قد يقلص مقدار النفط المصدر بحوالي ١٠٠ مليون برميل يوميا" مما سيؤثر حتماً على السعر العالمي للنفط، الا اذا تم تخفيض هذا النقص من قبل دولة اخرى في الاوبك.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



جمهورية العراق

مجلس الوزراء

اللجنة الصناعية

مكتب المستشار في رئاسة الجمهورية

العدد :

التاريخ : / / ١٤٢ هـ

م ٢٠٠٠ / /

(سري للغاية وشخصي)

الى / رئاسة الجمهورية / السكرتير

م/مقترح

نهدىكم اطيب التحيات ...

نوافق تفاصيل فكرة واسلوب تنفيذها تهدف الى تسليط الضغط على ممثلي الادارة الامريكية والحكومة البريطانية في لجنة ٦٦١ التابعة لمجلس الامن للكف عن تعليق عقود تجهيز الاحتياجات الانسانية والملحة لشعب العراق (او تأخير البت بها) . والتي تقع ضمن خطة التوزيع المقررة من قبل حكومة العراق والمصادق عليها من قبل الامانة العامة للأمم المتحدة. ويتناول المقترح كيفية خفض مقدار النفط العراقي المصدر بما يتناسب وقيمة العقود التي يتم تعليقها (او تأخيرها) من قبل لجنة ٦٦١ دون مبرر مقنع.

راجيا" عرض المقترح على السيد الرئيس القائد صدام حسين (حفظه الله ورعاه) للتنسيب بصدده وقد يرى سيادته الاجتماع الوزاري التمهيدي لقمة الاوبك او اجتماع القمة لدول الاوبك في كاراكاس منبرا" مناسباً لاعلانه.

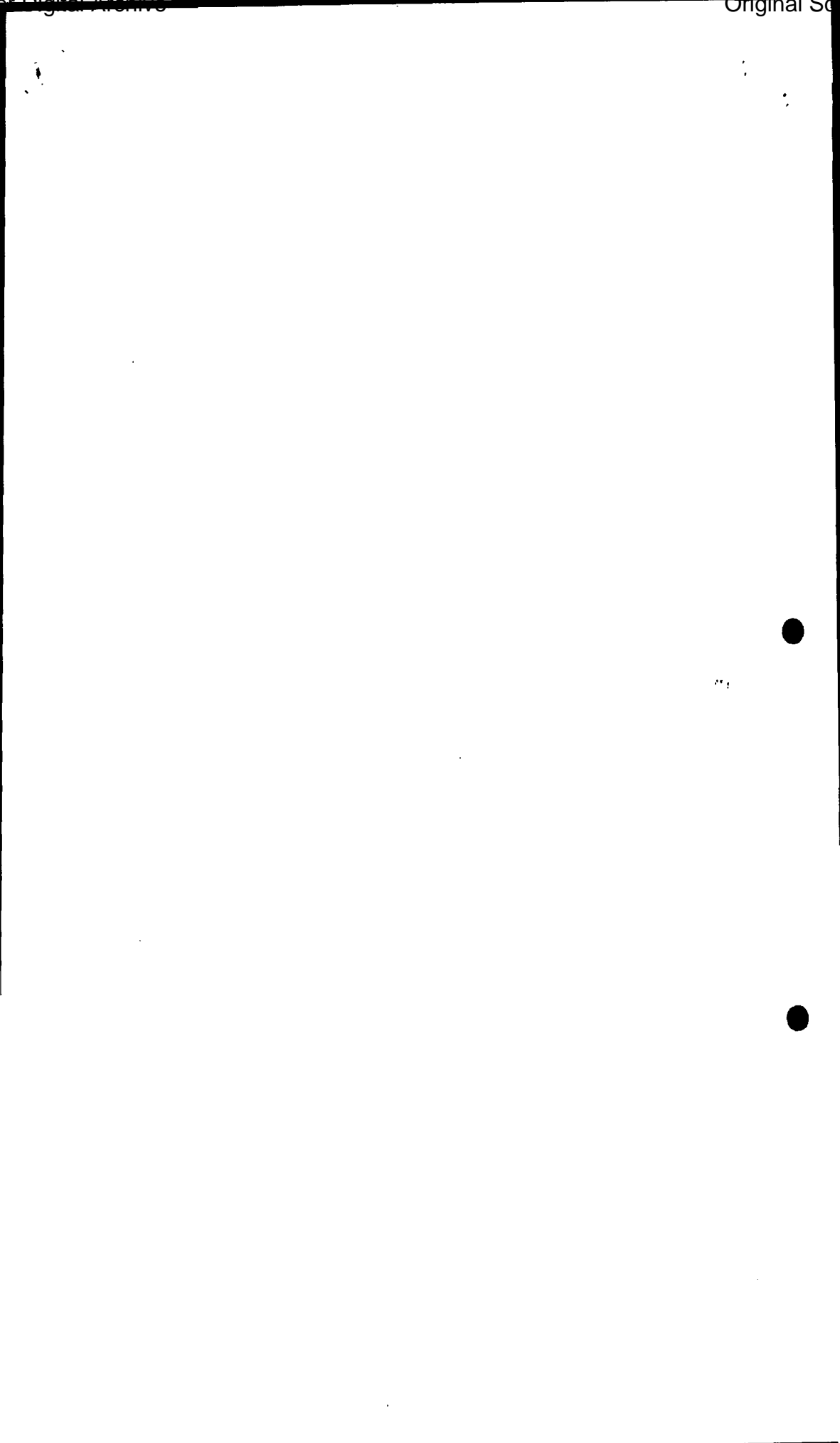
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

المرقعات: ثمر (اربع صفحات)

جعفر ضياء جعفر

مستشار في رئاسة الجمهورية

٢٠٠٠/٩/



## اولاً:- خلفية الموضوع

وقعت جمهورية العراق مع الامانة العامة للأمم المتحدة في ايار ١٩٩٦ اتفاقاً (مذكرة التفاهم) لتصدير النفط الخام العراقي على ان تودع ايراداته في حساب خاص لدى احد البنوك الاجنبية ليتم استخدامها من قبل حكومة العراق في توفير الغذاء والدواء والحاجات الانسانية الاخرى لشعب العراق. ~~واطلقت تسمية ((النفط مقابل الغذاء والدواء)) على هذا الاتفاق كما حددت مرحلة التنفيذ بستة اشهر قابلة للتجديد. ونص الاتفاق على قيام حكومة العراق بتقديم خطة تنفيذ امدتها ستة اشهر تصادق عليها الامانة العامة للأمم المتحدة. وحدد سقف قيمة النفط المصدر بـ ١٠ مليارات دولار في بادئ الامر على ان تستقطع نسبة ٣٠٪ منها لغرض صرف تعويضات عن اضرار ام الحارك على وفق ما تقرره اللجنة المعنية في الأمم المتحدة (دون الاستئناس برأي حكومة العراق).~~

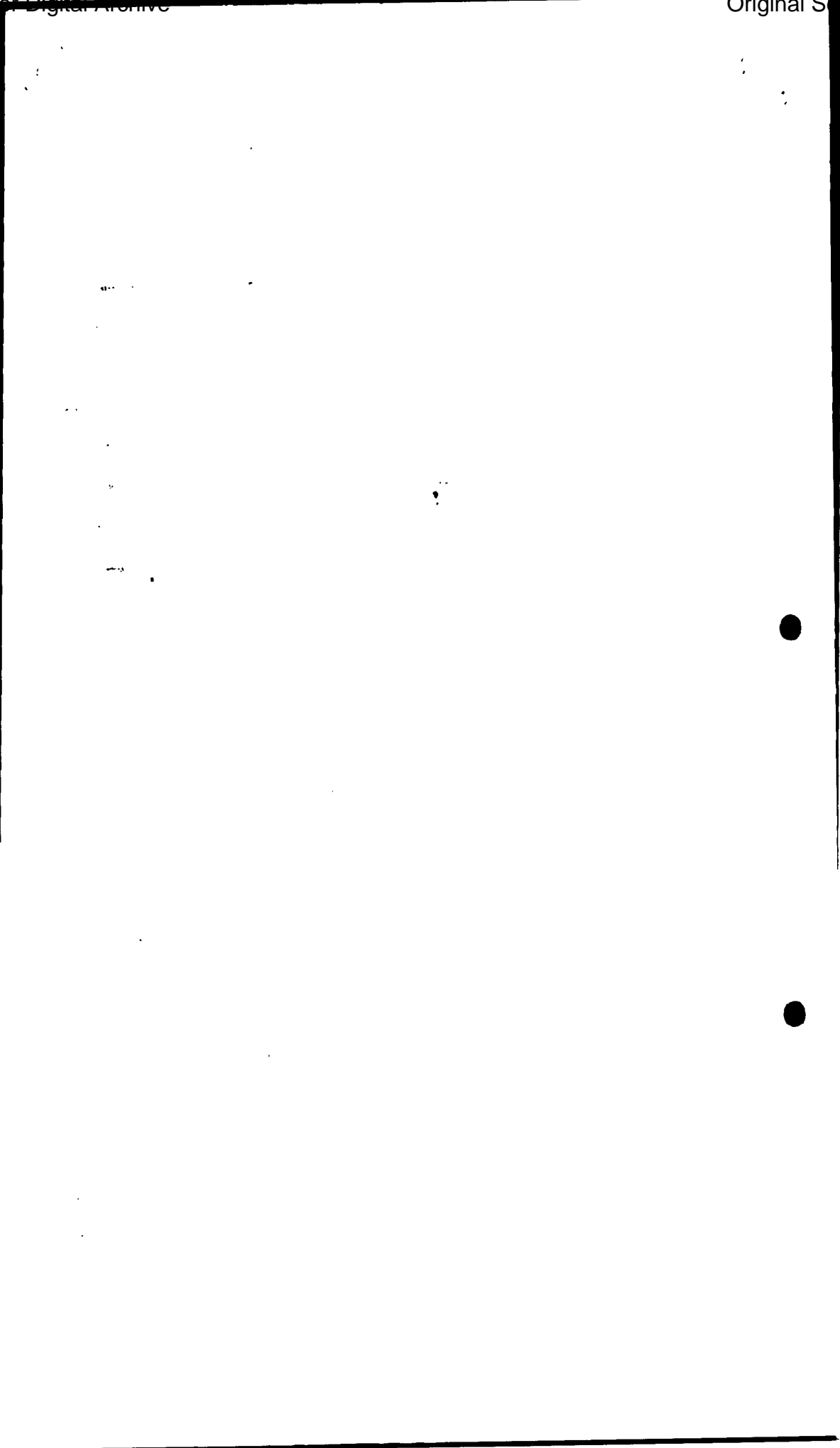
بوشر بتنفيذ البرنامج لمرحلة الاولى في كانون اول ١٩٩٦ حيث قامت الجهات الحكومية في العراق بالتعاون مع شركات عربية واجنبية لتوفير احتياجات شعب العراق من سواها غذائية وطينية ومعدات واطح اختيار تلبية للاحتياجات الاساسية وللحمة لشعب العراق. ~~وبوجب خطة التوزيع المصادق عليها من قبل الامانة العامة للأمم المتحدة. الا ان آلية العمل التي وضعها مجلس الامن اقتضت عرض كافة عقود التجهيز على لجنة ٦٦١ (لجنة العقوبات) لاستحصال موافقتها بالاجماع على توريد المواد المتعاقد عليها الى العراق وذلك قبل فتح الاعتمادات المستندية لكل عقد من خلال بنك باريس الوطني الماسك لحساب العراق في نيويورك.~~

## ثانياً:- موقف تنفيذ عقود اتفاق ((النفط مقابل الغذاء والدواء))

بوشر بتنفيذ اتفاق ((النفط مقابل الغذاء والدواء)) في كانون اول ١٩٩٦ وحدد سقف الاتاج لتصدير النفط الخام العراقي بملياري دولار للمراحل الاربعة الاولى استقطعت ٣٠٪ منها لاغراض لجنة العقوبات وحوالي ٣٪ اخرى لمصاريف الأمم المتحدة الاخرى واهمها لجنة اليونسكوم (الجواسيس). ونهاية عام ١٩٩٨ وافق مجلس الامن على فتح سقف التصدير بحيث اصبحت ايرادات تصدير نط العراق الخام تعتمد فقط على قدرة تصدير النفط الخام المتاحة للعراق وعلى سعره العالمي.

~~استخدمت تسمية الولايات المتحدة الامريكية والملكة المتحدة في لجنة العقوبات آلية عمل غير ديمقراطية تلزم الموافقة بالاجماع فقط وذلك بهدف تأخير او تعليق عقود التجهيز ولأمد غير محدد. وبموجب هذه الآلية المجحفة بحق لكل عضو من اعضاء اللجنة (وهم خمسة عشر عضواً) ممثلون عدد الدول في مجلس الامن) استخدام النقض (الفييتو) لتعليق أي من عقود التجهيز دون تحديد الاسباب الموجبة لذلك بصفة. وفي الآونة الأخيرة كثر استخدام اسباب واهية وغير دقيقة ومنها ((كون المواد المطلوبة مزدوجة الاستخدام)) لتعليق عقود التجهيز وخاصة لقطاعات حيوية وهامة (منها الكهرباء والاتصالات) وذلك لاقاف عجلة التطور والتنمية في القطر.~~

~~وتفرض في الجدول المرفق الموقف الحالي للعقود المغلقة في لجنة ٦٦١ للمراحل السبعة التي انتهت فتراتها وما زالت عقود المرحلة الثامنة قيد التنفيذ وإستم البت بها وتنتهي فترتها في ١٢/٧/٢٠٠٠.~~



## ثالثاً:- الموقف في سوق النفط الخام العالمي

كان السبب الرئيس في رفع سقف التصدير عن النفط الخام العراقي في نهاية ١٩٩٨ هو توقع ادارة الولايات المتحدة الامريكية بحصول شحة في موارد النفط الخام في العالم مما سيدفع حتماً الى ارتفاع اسعاره. وعندئذ لا بد من دفع اكر كمية ممكنة من نفط العراق الى الاسواق العالمية وباقصى طاقة تصديرية متاحة لتلافي زيادة الاسعار الى ابعد زمن ممكن.

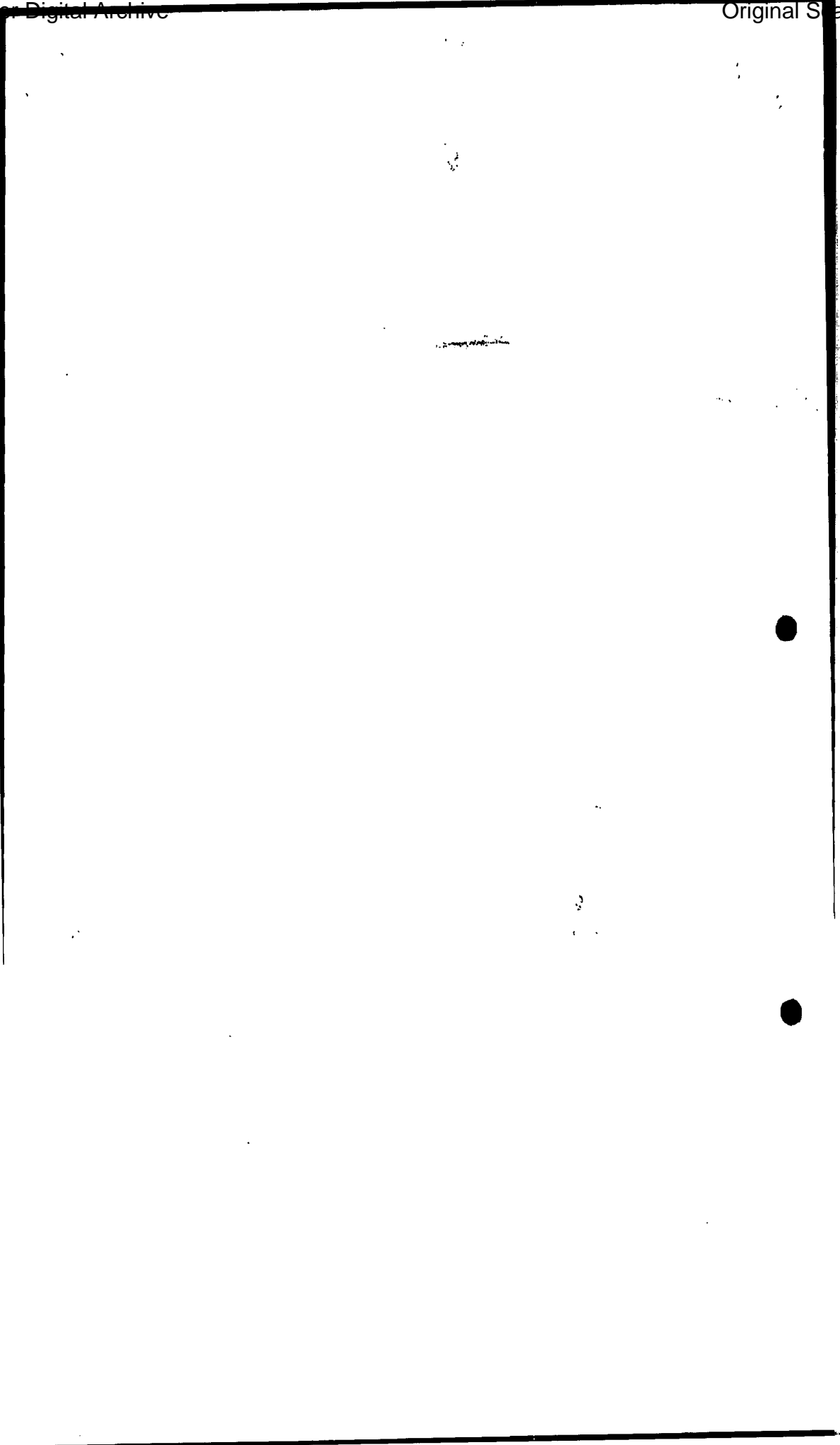
وفي الايام الاخيرة سجلت اسعار النفط اعلى قيمة لها منذ حوالي عشر سنوات كما تقرر مؤخراً في الاجتماع الوزاري لدول الوبك رفع سقف الانتاج لهذه الدول بمعدل (٠,٨) مليون برميل يومياً ليصل الى أكثر من (٢٦) مليون برميل يومياً. ومن المعلوم بأنه لا توجد قدرة انتاج وتصدير فائضة للنفط الخام في العالم خارج الدول الاعضاء في منظمة الوبك. كما يعتقد خبراء النفط بأن هناك قدرة تصدير اجمالية فائضة تقدر بحوالي مليوني برميل يومياً تتوفر حصراً لدى السعودية والكويت وربما لدى الامارات العربية المتحدة مجتمعين. وخلال هذا العام بذلت الادارة الامريكية جهوداً حثيثة لزيادة كمية العروض من النفط الخام في العالم. وضغطت سياسياً واقتصادياً على عدد من دول الوبك وخاصة دول الخليج العربي لزيادة الانتاج بهدف تخفيض السعر العالمي للنفط الخام. وتعتقد بان الهدف الرئيس من زيارة الرئيس الامريكى كلنتون الى نايجيريا قبل حوالي اسبوعين هو حملها على دعم مقترحات زيادة الانتاج في الاجتماع الوزاري في فينا واجتماع القمة المقبل لدول الوبك في كاراكاس (فنزويلا).

دأبت الادارة الامريكية على استخدام قدرة تصدير النفط الفائضة لدى دول الخليج العربي المتعاونه معها كورقة ضغط لارغام دول الوبك الاخرى على الموافقة على رفع سقف الانتاج في الاجتماعات الوزارية للوبك. وقد لا تكون هذه القدرة الفائضة التي يتكلمون عنها متاحة فعلاً، حيث ان طاقة الانتاج القصوى الفعلية للآبار السعودية والكويتية لم تخبر عملياً منذ فترة طويلة ولكنها ورقة ضغط مناسبة يتم التلوجح بها امام الآخرين في الوبك عند الحاجة لتبرير قرارات رفع سقف الانتاج التي تقتضي حصول التوافق في آراء الدول الاعضاء.

كما تجدر الاشارة الى ان الخزين الاستراتيجي للنفط الخام الامريكى انخفض عن (٦٠٠) مليون برميل وهو حالياً بحدود (٥٩٠) مليون برميل في حين كان حده الاقصى في وقت سابق حوالي (٦٣٠) مليون برميل. وتستخدم الادارة الامريكية هذا الخزين عادة لتخفيض صدمة زيادة الاسعار حيث تطلق كمية منه الى السوق عند ارتفاع اسعار النفط ثم يتم التعويض عنه بالشراء مجدداً عند انخفاضها. الا ان اسعار النفط الخام استمرت بالارتفاع مؤخراً واستمر اطلاق كميات من الخزين حتى بلغ حده الأدنى بحيث لم تستطع الادارة الامريكية اطلاق المزيد منه عندما انخفض مستواه عن (٦٠٠) مليون برميل (الابموافقة الكونغرس او عند مواجهة ظرف طارئ).

## رابعاً:- اسلوب للضغط على لجنة ٦٦١ بهدف حملها على عدم تأخير او تعليق عقود التجهيز

اعتماداً على المعطيات الاساسية التي عرضت في اعلاه نرى ان الفرصة سانحة حالياً للاستفادة من الشحة البينة في سوق النفط الخام العالمي لتسليط المزيد من الضغط على ممثلي الولايات المتحدة الامريكية والمملكة



المتحدة للكف عن ممارسة سياسات تأخير وتعليق المصادقة على عقود تجهيز الاحتياجات الانسانية والملحة لشعب العراق من خلال اعلان حكومة العراق عما يأتي:

(١) تعلن حكومة العراق عن نيتها تخفيض كمية النفط الخام العراقي المصدر بما يتناسب وقيمة العقود التي يتم تعليقها في لجنة ٦٦١ او تلك التي يتم تأخير الموافقة عليها دون مبرر. علما " بأن الامانة العامة للامم المتحدة سبق وان صادقت على خطة توزيع المواد ذات الصلة بهذه العقود.

(٢) تحتفظ حكومة العراق بحقها في تخمين مقدار هذا التناوب بحيث يمكن ان تكون الحصيلة مساوية لقيمة العقد الذي يتم تعليقه او أكثر منه (بضعف او أكثر) وحسب تقديرها للضرر الحاصل على شعب العراق من جراء تعليق او تأخير المصادقة على عقد التجهيز ذات الصلة.

(٣) ان حكومة العراق مرغمة على اتخاذ هذا الاجراء وذلك بسبب تعسف ممثلي الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة في لجنة ٦٦١ بتعليق او تأخير البت بعقود تجهيز ما يلبي الاحتياجات الانسانية والملحة لشعب العراق دون مسوغ وتحقيق اهداف سياسية مفرضة وذاتية لا ترضي المجتمع الدولي وغالبية اعضاء مجلس الامن.

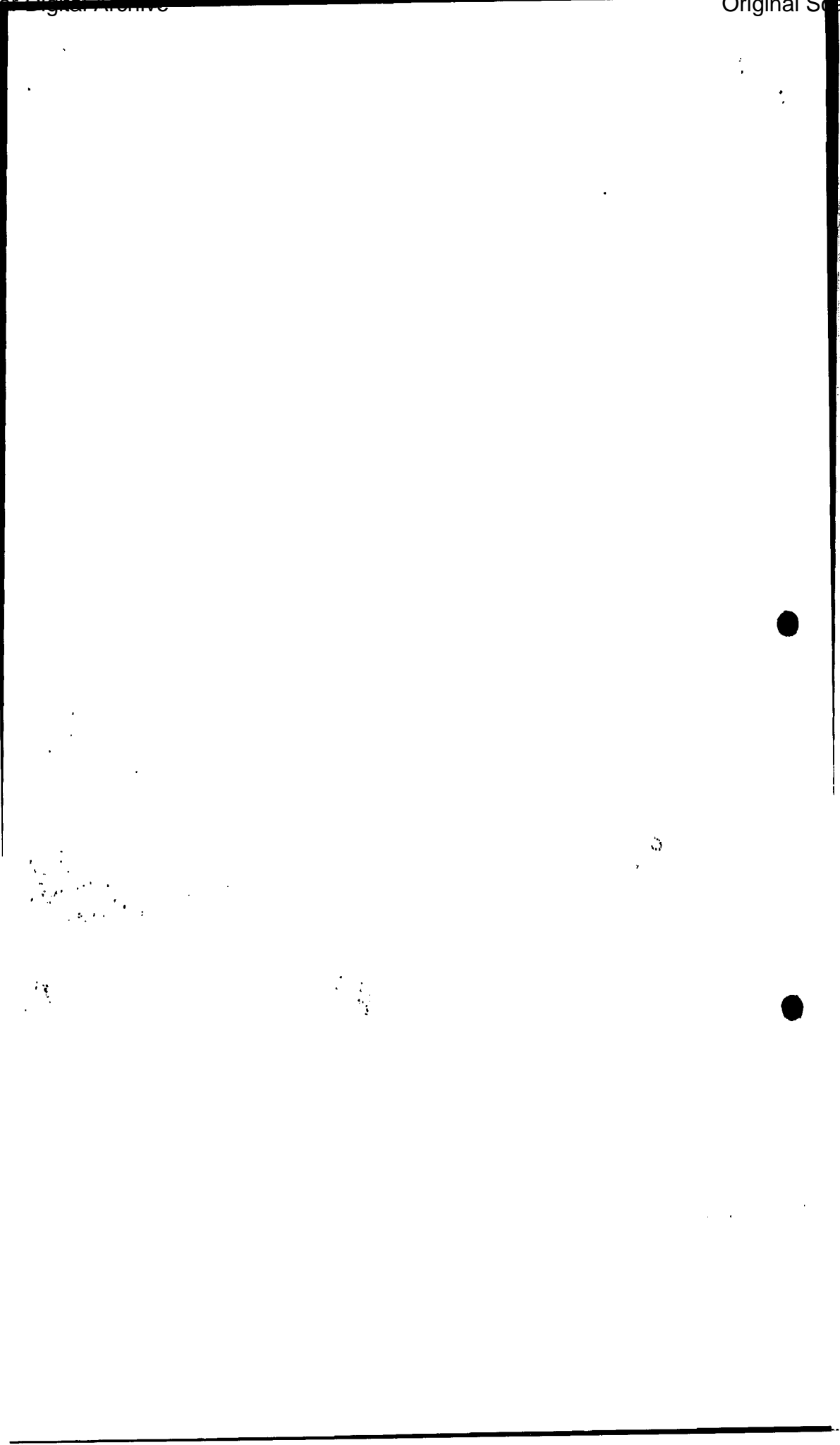
(٤) ان الإيرادات الفائضة التي تراكمت من جراء تعليق او تأخير عقود تجهيز الحاجات الانسانية والملحة لشعب العراق مجمدة في بنك اجنبي وتحتي فوائد بسيطة اقل بكثير من الارتفاع المضطرب في اسعار النفط العالمية وعليه يكون الاستمرار بعملية تصدير النفط الخام دون فائدة متقابلة لشعب العراق في غير مصلحته ومن الاجدى ان يبقى النفط في باطن الارض لاستثماره في ظروف افضل.

(٥) اجمالي قيمة العقود المعلقة للمراحل الخمسة الاولى من مذكرة التفاهم ٣١٢,٦ مليون دولار وتقرح تخفيض كمية النفط الخام المصدر خلال ما تبقى من فترة المرحلة الثامنة (٨٠ يوما) بما يوازي قيمة هذه العقود وقد يعني ذلك تقليص الكمية التي تصدر حاليا" بحوالي ١٤٥ الف برميل يوميا" (من منتصف الملول الحالي من اواخر

(٦) اجمالي قيمة العقود المعلقة للمرحلتين السادسة والسابعة ١٨٠٦,٧ مليون دولار وتقرح تخفيض كمية النفط الخام المصدر خلال المرحلة التاسعة (٨/١٢/٢٠٠٠ ولغاية ٧/٦/٢٠٠١) وما يوازي قيمة هذه العقود وقد يعني ذلك تقليص الكمية المصدرة بحوالي ٣٧٠ الف برميل يوميا" (في حالة بقاء العقود المعلقة بموقفها الحالي) الا اننا نعتقد بان لجنة ٦٦١ سوف تنشط كثيرا" في دفع العقود المعلقة للمرحلتين السادسة والسابعة الى التنفيذ المبكر عند البدء بتنفيذ الفقرة (٥) اعلاه.

(٧) الاستمرار بتخفيض كميات التصدير بعد ذلك بصيغ مماثلة لما ورد في الفقرتين (٥) و (٦) للمراحل اللاحقة ان وجدت.

من مذكرة التفاهم



خامسا:- إيجابيات وسلبيات المقترح وان

(١) نرى في المقترح السلبيات الآتية:-

- أ- ان تقوم احدى دول الوبك (السعودية او الكويت مثلا) بتعويض هذا النقص من خلال زيادة معدل تصديرها للنفط الخام. حدث ذلك فسيظهر جليا بان تلك الدولة تساند بوضوح عملية تعليق العقود ذات الصلة بالاحتياجات الانسانية والمالحة للشعب العراق. تلك الاحتياجات التي صادقت عليها اساسا الامانة العامة للامم المتحدة. وقد تشره هذه الحالة - اعملا بيا - لصالح
- ب- قد يؤدي هذا الاجراء الى تدني موقع العراق في سوق تصدير النفط ولا نعتقد ان هذه الخسارة مهمة العراق في ظروف الشحة المستمرة في موارد النفط الخام في العالم.
- (٢) كما نرى في المقترح الايجابيات الآتية :-

أ- تسليط المزيد من الضغط على الطرفين المعنيين بتعليق وتأخير عقود التجهيز في لجنة ٦٦١ ويهدف الكف عن هذه الممارسات اللااخلاقية. وهما نفس الطرفين الساعين بشكل محموم لزيادة انتاج دول الوبك من النفط الخام مستهدفين تخفيض سعره العالمي.

ب- تصدير كميات كافية من النفط الخام العراقي بحيث تكون ايراداته متوازنة مع قيمة عقود التجهيز المتعاقلة وعدم السماح بتراكم فوائض نقدية كبيرة لدى البنك الاجنبي الماسك لحساب العراق.

ج- تقليص مقدار المبالغ المتاحة الى لجنة التعويضات حيث ان نسبة التعويضات تستحصل فوراً من الايرادات المحققة كما ان تعليق العقود او تأخير البت بها لا يؤثر قطعاً على حصة هذه التعويضات الجائزة.

د- اذا استمر تعليق العقود بنفس الوتيرة السابقة فان ذلك قد يقلص مقدار النفط المصدر مجوالي ربع مليون برميل يوميا" مما سيؤثر حتما" على السعر العالمي للنفط، الا اذا تم تعويض هذا النقص من قبل دولة اخرى في الوبك.

~~تقليص نسبة العقود المعلقة والتي عقود التجهيز لفترة اقل من الماضي من قبل مثل الادارة الامريكية في لجنة ٦٦١ حول ذلك تلاعبا" لا يمكن اجراءات خفض التصدير على السعر العالمي للنفط الخام.~~

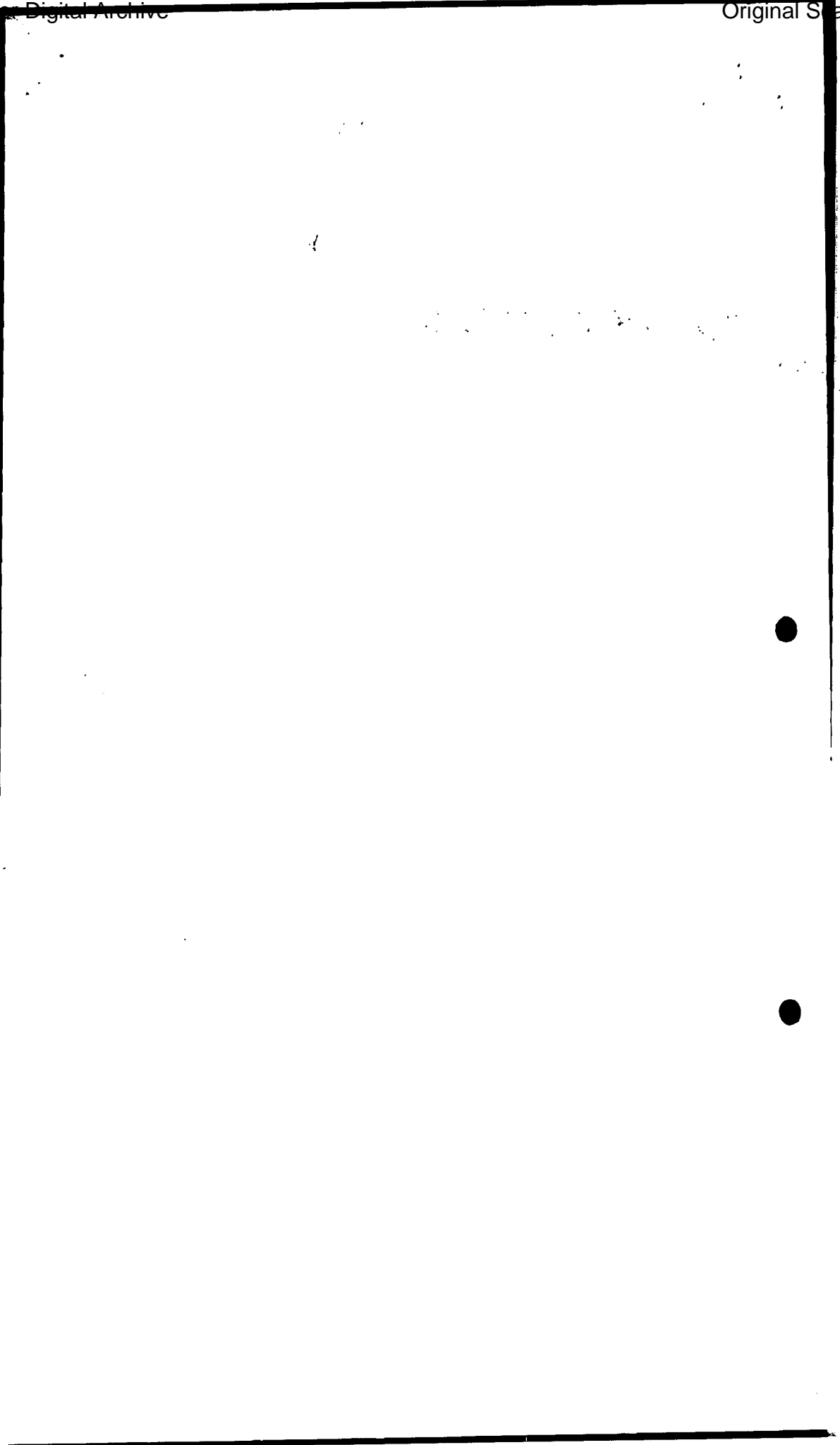
للتفضل بالاطلاع والتنسيق، وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

المرفقات: جدول (صفحة واحدة).

جعفر ضياء جعفر

مستشار في رئاسة الجمهورية

٢٠٠٠/٩/١٣



MINISTRY OF TRADE  
Foreign Economic Relations Dept.  
Director General's Office



وزارة التجارة  
دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية  
مكتب المدير العام

السيد الأستاذ الدكتور جعفر ضياء جعفر المحترم

بعد ائتمني

ادراكه انه ارفع رجليه بالمدونات

المتعلقة بالمواد المعلقة للمؤسسة

التفصيل والبراهين التي تقدمت للمؤسسة

والتي يبلغ عددها (١١٦٤) عقد

لغاية اتمامه في (٢١١٩) مليون

دولار، مع جدول تفصيلي بالجدول

بالإضافة للملحقين وغير المنقذة

والتي هي المرفقة بملحق رقم ١٦٦١

مع تقديم الاعتذار

تفضل  
بالتواضع  
عبد الوهاب

٩/١٢



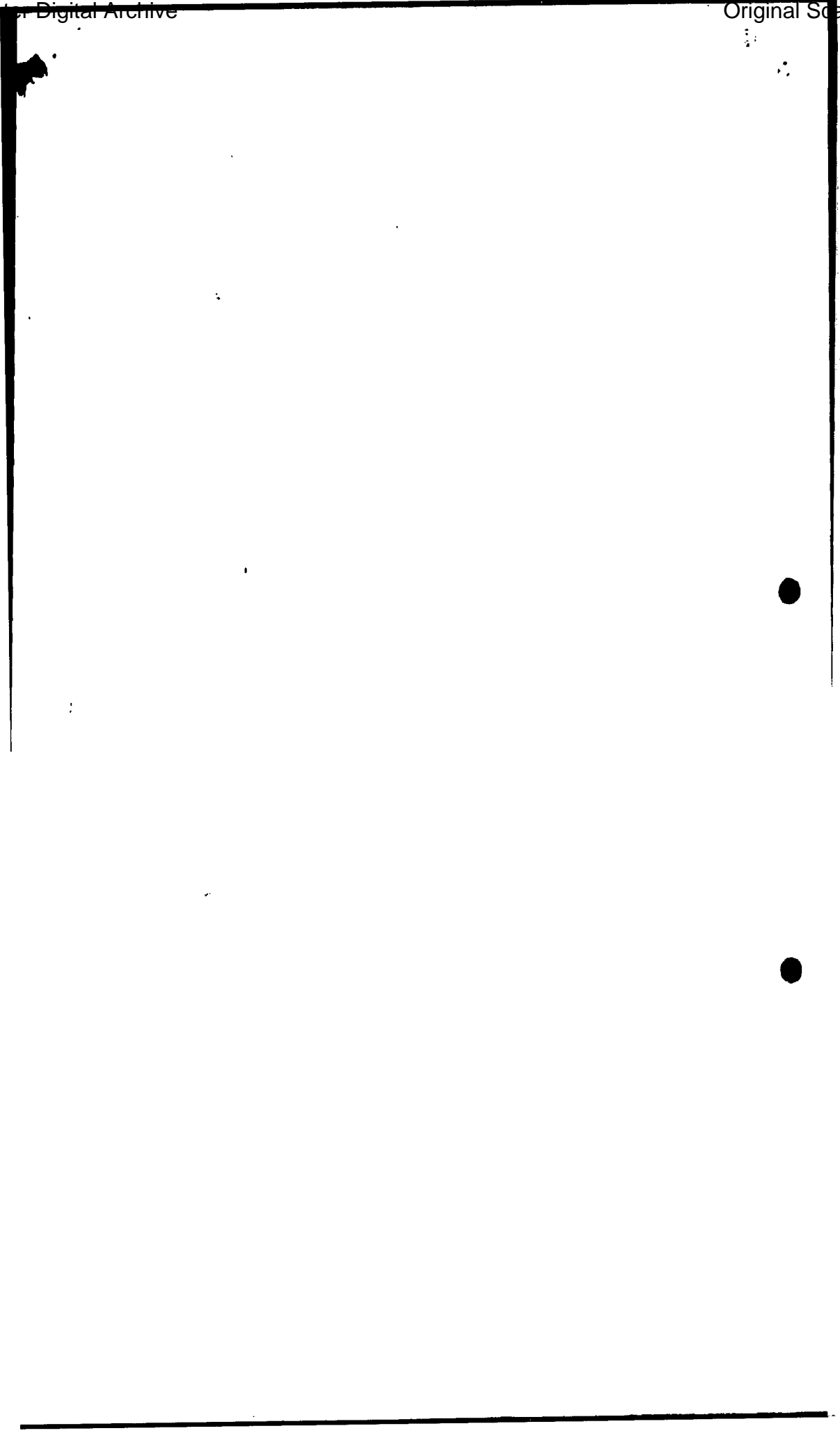


## العقود المتعلقة للمراحل السبعة كما في 2000/9/13

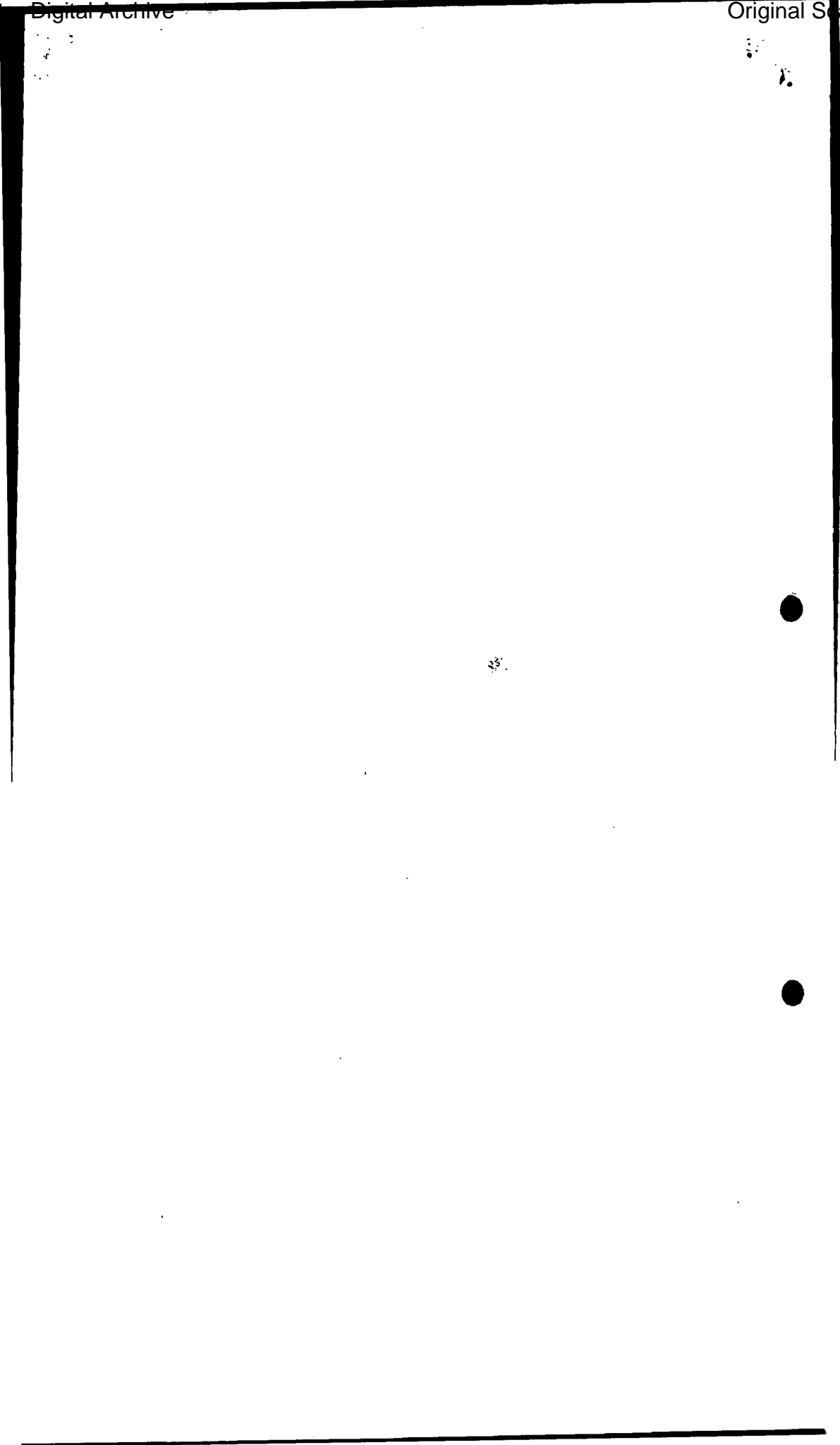
الاجمالي المبلغ \$	المرحلة السابعة		المرحلة السادسة		المرحلة الخامسة		المرحلة الرابعة		المرحلة الثالثة		المرحلة الثانية		المرحلة الاولى		القطاع
	عدد العقود	المبلغ \$ مليون	عدد العقود	المبلغ \$ مليون	عدد العقود	المبلغ \$ مليون	عدد العقود	المبلغ \$ مليون	عدد العقود	المبلغ \$ مليون	عدد العقود	المبلغ \$ مليون	عدد العقود	المبلغ \$ مليون	
192.8	79	113.2	37	66.4	36	0	0	0	1.2	2	2.4	3	9.6	1	التجارة
189.5	132	98.9	61	77.2	49	0.3	2	2.5	1.9	5	8.7	11	0	0	الصحة
734.5	193	267	86	384.5	69	81.5	34	0	0.4	2	0	0	1.1	2	الكهرباء
208.8	53	184.5	21	22.9	26	0	0	0	0	0	1	4	0.4	2	الزراعة
134.8	35	79.3	19	45.2	10	9.2	5	1.1	0	0	0	0	0	0	الماء والمجاري
23.9	20	3.2	1	16.2	14	4.4	4	0	0	0	0.1	1	0	0	التربية
42.7	55	0.9	2	37.6	44	1.9	4	1.3	1	2	0	0	0	0	التعليم العالي
43	29	6.6	9	27.3	16	8.9	3	0.2	0	0	0	0	0	0	امانة بغداد
92.9	23	26	10	66.4	12	0.5	1	0	0	0	0	0	0	0	الري
264.1	485	49.6	111	127.7	183	61.3	122	25.5	0	0	0	0	0	0	النفط
192.3	58	62.3	28	43.8	25	86.2	5	0	0	0	0	0	0	0	المواصلات
2119.3	1162	891.5	385	915.2	484	254.2	180	30.6	4.5	11	12.2	19	11.1	5	الاجمالي



المبلغ مليون \$	عدد العقود	القطاع
٦٣٠ر١	١٣٨	التجارة
٢٦١/-	٢١٩	الصحة
٩٣٦/-	٢٨٤	الكهرباء
٧٩ر٥	٨١	الزراعة
١٩٦ر٧	٦٤	الماء والمجاري
٥٢ر٩	٣٥	التربية
٧٢ر٨	٦٥	التعليم العالي
٨٢ر٦	٥٢	أمانة بغداد
١٢٧ر٨	٣٩	الري
٥٩٩/-	٨٨٦	النفط
٢٨٩ر٤	١٠٣	المواصلات
٣٣٢٧ر٨	١٩٦٦	الإجمالي







[Page 1]

Republic of Iraq  
Ministry Council  
Industrial Committee  
Republic Council/ Consultant Office

File No: 144  
Lunar Calendar  
Date: 2000/9/13

Top Secret and Confidential

To / The Republic Council / the Secretary

Re/ Proposal

Our best Greetings

Enclosed here within, details of our proposal, the method of its execution and means of pressure exertion on the representatives of the American and the British governments; in the Committee No 661 of the Security Council. The proposal outlines our plan to stop the unjustifiable hold or delay by UN's Committee 661 to the urgent Contracts presented by the Iraqi Government and authorized by the UN body; to fulfill the immediate and urgent humanitarian needs of the people of Iraq. .

Our proposal also illustrates the reduction of the Iraqi oil production in a proportion equal to the allocated contracts funds that have been held or delayed by Committee No 661.

We hope to introduce this proposal to Mr. President, the leader Saddam Hussein (may God Protect him) to make a decision, it may be suitable for the president to announce the proposal in the OPEC Ministry meeting or next OPEC presidential meeting in Karakas.

With regards and respect

Attachment: Four pages report

(Signature)  
Ja'afar Dhia'a Ja'afar  
Presidential Council Consultant

2000/9/13

(Hand written note]  
To/ keep in the secret Archive

[Page 3]

First: Back ground about the subject:

In May 1996 Iraq signed a letter of agreement with the United Nations to export the Iraqi Oil on condition that, the funds will be deposited in a foreign bank to be used by the Iraqi Government to import the basic humanitarian needs(food) and Medicine for the people of Iraq.

The mechanism implemented by the Security Council required that all Contracts offered should obtain full approval by the committee 661 (Sanction committee) before the execution of any contract or authorization to open the letter of credit by Iraq government through Paris National bank, the holder of Iraqi account in New York.

Second: The current Contracts situation (of oil for food program)

The (oil for food program) started on December 1996, the Iraqi oil exportation ceiling was limited to two milliard Dollars for the first four stages, 30% of the revenue was allocated to the sanction committee and about 3% allocated to other UN expenses and most important to UNISCO (the Spying Committee). In the end of 1998 the Security Council approved [Resolution] to open the oil exportation ceiling to have oil revenue co-related between the Iraqi ability to exportation and the oil price based on the international oil market.

Lately, several unjustifiable and inaccurate reasons were created to disapprove or hold the required authorization of the contracts (by the committee) on the basis of contracts subjects are in dual use materials, especially in vital sectors in the economy; like electricity and communications. The policy caused the economy to suffer and hindered the development and growth in the country.

Third: Analysis of the International oil market:

The real reason behind lifting the Iraqi oil exportation ceiling in the end of 1998, was that US administration expected shortage in the international oil market, and the oil price will increase, therefore it is necessary to increase the Iraqi production level to its maximum to avoid the price increase for as long as possible.

Recently, oil prices recorded the highest level in ten years, co-insides with OPEC decision to increase oil production by (0.8) million barrel a day to reach a record of more than (26) million barrel a day. It is a known fact that there is no excess outside the OPEC members to cover any additional increase in the international oil market.

[Page 5]

Oil experts believe that there is an additional exporting capacity estimated at two million barrels a day produced collectively in Saudi a, Kuwait, and possibly Emirates.

This year the American administration has exerted political and economic pressure on some OPEC countries to increase its oil production to the maximum level; in an effort to assist in decreasing the international market oil prices. We also believe that the reason behind President Clinton's visit to Nigeria two weeks ago is to convince them to support the proposed increase in oil production by the OPEC Ministries in Vienna and the next OPEC summit meeting in Karakas, Venezuela.

The American administration has persistently used the oil excess [reserve] exporting capability by the co-operating Gulf States as a pressure tool against other countries, to increase its oil production level. This oil excess capability [of Gulf States] may not actually be possible, because the actual maximum oil production from the Saudi wells has not yet been tested for a long time, but it is considered a reasonable pressure tool against the OPEC countries, if the need arises to obtain the full OPEC members approval to increase oil ceiling production.

It is important to refer that the American strategic reserve currently at (590) million barrel, which is lower than the standard (600) million barrel and previously was at a maximum level of (630) million barrel. The American administration uses this reserve to supplement the oil market to reduce the impact of the price increase, and re-establish the reserve level when the market price go back to a lower level. Lately the oil price market continued to increase and pushed the US administration to use the strategic reserve until it has reached the lowest level, where they have to obtain the Congress approval before resorting to the strategic reserve, as in similar situations of emergency cases.

Fourth: Methods of pressure on Committee (661) to avoid holding or delaying required Contracts:

Based on the above circumstances, and because of the current shortage of the marketable oil, it is an opportunity to apply the pressure on the US and UK representatives to stop the practice of delaying or holding the important contracts that is necessary to the growth and exigent needs of the Iraqi people. The government of Iraq should declare the following conditions:

1) Reduction of the exported oil production in a proportion equal to value of the unjustified delay or held contracts. Knowing that the UN body originally has previously approved and authorized the (use) distribution of the materials included [associated] with the contracts subjects.

[Page 7]

- 2) The government of Iraq reserve the right to estimate the reduction [of oil export] that would be equal to or double the value of the held or delayed contracts, and based on the harm inflicted on the people of Iraq because of these delayed or held contracts.
- 3) The government of Iraq is obliged to take these steps because of the abusive behavior of the representatives of the US and UK in the Committee 661; achieve their own national and political agendas in delaying and holding the contracts necessary to fulfill the immediate needs of the Iraqi people and against the will of the international community and the majority of security council members.
- 4) The accumulated funds reserve of the held or delayed contracts that are necessary to fulfill the immediate needs of the Iraqi people are frozen in a foreign bank account and gaining little interest far less than the high increase in the international oil market, and it would be unbeneficial and against the interest of the people of Iraq; therefore it is in the benefit of our national interest to keep the oil in the ground and invest it in better circumstances.
- 5) The total sum of the held or delayed contracts in the first five stages of the letters of agreement has reached \$312.6 million Dollars. Therefore we suggest reducing the oil exportation with an equal amount to these held or delayed contracts, until the remaining period of the eighth stage (80 days). This action means reducing the current oil exportation level to approximately 145 thousand barrel a day starting from (the Middle of July until the next seventh of January) and until the end of the eight stage.
- 6) The total sum of the delayed or held contracts for the sixth and seventh stages has reached \$180.7 million Dollars. Therefore we suggest reducing the oil exportation through the ninth stage (2000/8/12 until 2001/6/7) which is equal to these delayed or held contracts. This means reducing the exported amount by 370 thousand barrel daily (assuming that the current contracts conditions do not change). We believe that the committee 661 will increase its effort to push the held contracts of the sixth and seventh stages to an early start, if the above bullet (5) is executed.
- 7) Continue to reduce exportation volume with an equal proportion similar to above mentioned formula in (5) and (6) to the later stages that follows.

Fifth: The Positives and Negatives of the proposal:

1) The proposal contains the following negatives:

a- Increase in oil production by one of the OPEC Countries to cover the shortage; this action will definitely indicates that this country support the holding [of the contract]

(Over)  
3 / 4

[Page 9]

(The contracts) that have immediate urgency to humanitarian needs of the Iraqi people. They are the exact urgent needs authorized by UN body; this discussion could be used by media to the benefit of Iraq.

b- This action could lead to decline of the Iraqi position in the oil export in the international market; however the loss will not be significant in a continuous increasing demand of the oil in the international market

2) The proposal contains the following positives:

a- To Increase the pressure on the members of the committee 661; to stop the uncivilized practice of holding and delaying the required contracts. These are the same parties lobbying seriously pressuring the OPEC to increase its oil production to drive the price in the oil market down.

b- The exportation of enough Iraqi oil and have a balanced funds with the value of the approved contracts, and do not allow a large accumulation of Iraqi funds in foreign banks accounts

c- Decrease of the funds available to the Committee, because of the compensation percentage is taken immediately from the available funds, regardless of the number of the contracts held or delayed

d- If the number of the contracts held or delayed continued in the same previous proportion, it [our new policy] will lead to the decrease of approximately (Illegible) million barrels daily, and that will definitely affect the price in the international oil market; unless other OPEC compensate the shortage [by increasing its production] .

[Page 11]

In the name of God most gracious most Merciful

Republic of Iraq  
Ministries Council  
Industrial Committee

Republic Command / office of the Consultant

File:

Date: 2000!

(Top secret and Confidential)

To/ The Republic Command / the Secretary

Re / Proposal

Our best greetings

Enclosed here within, details of our proposal, the method of its execution and means of pressure exertion on the representatives of the American and the British governments; in the Committee No 661 of the Security Council. The proposal outlines our plan to stop the unjustifiable hold or delay by UN's Committee 661 to the urgent Contracts presented by the Iraqi Government and authorized by the UN body; to fulfill the immediate and urgent humanitarian needs of the people of Iraq. .

Our proposal also illustrates the reduction of the Iraqi oil production in a proportion equal to the allocated contracts funds that have been held or delayed by Committee No 661.

We hope to introduce this proposal to Mr. President, the leader Saddam Hussein (may God Protect him) to make a decision, it may be suitable for the president to announce the proposal in the OPEC Ministry meeting or next OPEC presidential meeting in Karakas.

With regards and respect

Attachment: Four pages report

Ja' afar Dhia' a Ja' afar  
Presidential Council Consultant

2000 / 9!

[Pages 13, 15, 17, and 19 are duplicates of pages 3, 5, 7, and 9]

[Page 21]

Ministry of trade  
Foreign Economic relations department  
Office of the Director General

The respected Dr. Ja'afar Dhia'a Ja'afar

Greetings:

Enclosed here within the information regarding the last stage contracts that have been held, counted at total of (1162) contracts, for a total value of( 119.3) million Dollars, included also another schedule for the total fund allocated for the held or unexecuted contracts (Did not receive an authorization form the committee 661) .

Respect and regards

(Signature)  
Fakery Rashad  
9/13

[Page 23]

## Held [unexecuted] contracts for seven stages as of 2000/9/13

Total		Seventh Stage		Sixth Stage		Fifth Stage		Fourth Stage		Third Stage		I Second Stage		I First Stage		Department
Sum in Million Dollars	No. Cntrct	Sum in Million Dollars	Cntrct Count	Sum in Million Dollars	Cntrct Count	Sum in Million Dollars	Cntrct Count	Sum in Million Dollars	Cntrct Count	Sum in Million Dollars	Cntrct Count	Sum in Million Dollars	Cntrct Count	Sum in Million Dollars	Cntrct Count	
192.8	79	113.2	37	66.4	36	0	0	0	0	1.2	2	2.4	3	9.6	1	Commerce
189.5	132	98.9	61	77.2	49	0.3	2	2.5	4	1.9	5	8.7	11	0	0	Health
734.5	193	267	86	384.5	69	81.5	34	0	0	0.4	2	0	0	1.1	2	Electric
208.8	53	184.5	21	22.9	26	0	0	0	0	0	0	1	4	0.4	2	Agriculture
134.8	35	79.3	19	45.2	10	9.2	5	1.1	1	0	0	0	0	0	0	Water & sewage
23.9	20	3.2	1	16.2	14	4.4	4	0	0	0	0	0.1	1	0	0	Education
42.7	55	0.9	2	37.6	44	1.9	4	1.3	3	1	2	0	0	0	0	High Education
43	29	6.6	9	27.3	16	8.9	3	0.2	1	0	0	0	0	0	0	Baghdad Civic
92.9	23	26	10	66.4	12	0.5	1	0	0	0	0	0	0	0	0	Irrigation
264.1	485	49.6	111	127.7	183	61.3	122	25.5	69	0	0	0	0	0	0	Oil
192.3	58	62.3	28	43.8	25	86.2	5	0	0	0	0	0	0	0	0	Transportation
2119	1162	<u>891.5</u>	385	915.2	484	254.2	180	30.6	78	4.5	11	12.2	19	11.1	5	Total

Cntrct = Contract

Page 25

Department	No of Contracts	The Sum in Millions
Commerce	138	630.1
Health	219	261
Electric	284	936
Agriculture	81	79.5
Water and sewage	64	196.7
Education	35	52.9
Higher education	65	72.8
Baghdad municipality	52	82.6
Irrigation	39	127.8
Oil	886	599
Transportation	103	289.4
Total	1966	3327.8

Page 28 is a Duplicate of page 23